

الأصول في النحو

وقال الأخفش : إذا اشتقت من (وعدت) اسماً على (أفعل) (مثل (يزيد)) في العلة قلت : هذا عِدٌ وإن أردت اسماً على حِدٍ (أبين) قلت : أيعِدٌ وكذلك (يفعِل) : يَوْعِدُ .

قال أبو بكر : قوله : اشتقت اسماً على (أفعل) (إن لم يرد به أنَّه سمي بالفعل بعد أنْ أعلَّ كما سمي (بيزيد) وإلاَّ للكلام خطأ لأنَّ هذا البناء لا يكون إلاَّ للفعل أعني : عِدٌ ولو سميت (بقُم) لقلت : هذا قَوْمٌ لأنَّ الواو إنَّما كانت تسقطُ لالتقاء الساكنين فلمَّا وجبَ الإعرابُ وتحركتِ الميمُ ردتِ الواوُ فإنَّ سميتُ بالمصدرِ مِنْ وَعَدْتُ قلتُ : عِدَّةٌ ومن (وزنتُ) رنَّةٌ فإنَّ أردتُ أنْ تبني (فعلةً) ولا تنوي مصدرًا قلتُ : وعدةٌ ووزنةٌ وأما (وجهه) فإنَّه جاءَ على الأصلِ ولم يبنِ على (فِعْلٍ) .

قال الأخفش : وأما قولهم : الدَّعَّةُ والضَّعَّةُ وفي الوقاح : هذا بيِّنُ القحَّةِ فكل شاذ فالذين قالوا : الضَّعَّةُ والقحَّةُ أخرجوه على فعلةٍ ونقصوه لعله الواوُ وإنَّما يقولون في الوضع : قَدٌ وَضَعٌ يَوْضَعُ ولكنَّ المصدرَ لا يجيءُ على القياسِ وتقولُ في (فَوْعِلٍ) مِنْ وَدَدْتُ : أَوَدَدَ وكان الأصلُ : وَوَدَدَ فأُبدلتِ الأُولى همزةً لإجماعِ الواوينِ في أول